



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٦/٧ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السادس وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبد صالح التميمي ومخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو القمن المازنون بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز - المدعى - شاهر ضاري صعب وكيله المحامي جاسم نصيف جاسم .  
المميز عليه - المدعى عليه - وزير الداخلية / إضافة لوظيفته .

#### الإدعاء

ادعى المدعى (المميز) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري أنه باشر بوظيفته كشرطى في مركز شرطة الراشدية في ٢٠٠٨/١١/٢٢ ، وبتاريخ ٢٠١٠/٨/٣٠ خرج مع دورية تابعة للمركز إلى منطقة الوقف التابعة إلى (مركز شرطة الراشدية) ولثناء الواجب كلف بمسك سلاح (الدوشكة) فوق سيارة الدورية ، ولحرارة الجو المرتفعة تعرض إلى وعكة صحية أفقدته الوعي مما أدى إلى سقوطه فوق الكتل الكونكريتية ، ونقل على أثرها من قبل الدورية إلى مستشفى الشهيد ضاري الفياض وبعدها إلى مستشفى الجملة العصبية ثم إلى مستشفى ابن القطب ، حيث لم يحصل هناك على أي عناية ولم يكن أحد براجحة في المستشفى سوى زوجته ، حيث لم يستطع القيام بأي حركة ولم يحصل على متابعة من دائنته (مركز شرطة الراشدية) وقاموا بقطع راتبه بدلاً من مساعدته ، تظلم المدعى بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٤ دون أن تتم الإجابة عليه . أقام المدعى دعواد بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٦ طالباً الحكم بعدم معارضته باستمراره بالخدمة وإلغاء أمر فصله وصرف رواتبه المتوقفة من تاريخ ٢٠١٠/٨/٣٠ والتعويض عنضرر الذي أصابه جراء الخدمة بمبلغ عشرين مليون دينار وأنه سبق له وأن أقام دعوى أمام محكمة القضاء الإداري لنفس السبب بتاريخ ٢٠١١/٨/٨ وتظلم بتاريخ ٢٠١١/٥/٣ فردت دعواد من الناحية الشكلية بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٤ وبعد الاستباره (قضاء إداري/٢٩٦) . ونتيجة المراجعة الغيرية العلنية قررت المحكمة بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٢ وبعد الاستباره (قضاء إداري/٥٢٧) الحكم برد دعوى المدعى من الناحية الشكلية . ولعدم قناعة المحكم طعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لاحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٤/٩ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .



كور٧ ماري عراق  
داد كاي بالآي ثيتتيهادي

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التميزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً . ولدى عطف النظر في الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب التي استند عليها ذلك لأن المميز (المدعى) سبق وان تظلم من قرار فصله بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٠ وعلى ضوءه أقام الدعوى المرقمة (٢٩٦/أق/٢٠١١) لدى محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/٨/٨ طالباً فيها عدم معارضته المدعى عليه/إضافة لوظيفته له باستمراره في وظيفته (كتشطى) وإلغاء أمر الفصل الصادر بحقه وصرف رواتبه المتوقفة من ٢٠١٠/٨/٣٠ وتعويضه عن الضرر الناتج عن الاصابة من جراء الخدمة وبسببها وإقامة الدعوى خارج المدة القانونية قررت المحكمة بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٤ رد دعاه من الناحية الشكلية . فتظلم ثانية لدى نفس المدعى عليه في ٢٠١١/١١/٢٤ ثم أقام الدعوى المرقمة (٥٢٧/أق/٢٠١١) في ٢٠١١/١٢/٢٦ بنفس موضوع الدعوى السابقة معتمداً على التظلم الثاني . وبما ان التظلم الأول هو الذي يبعد به كما اعتمده المحكمة الاتحادية العليا في قراراتها السابقة ف تكون الدعوى قد أقيمت خارج المدة القانونية المنصوص عليها في الفقرة (ز) من البند (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة المرقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل وحيث ان محكمة القضاء الإداري قد التزمت بوجهة النظر القانونية المقدمة وقضت في حكمها برد الدعوى المرفقة (٢٠١١/٥٢٧) شكلاً قرر تصديقها ورد الطعون التميزية وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/٦/٧.

الرئيس  
محدث محمود

العضو  
فاروق محمد السادس

العضو  
掬ط ناصر حسين

العضو  
أكرم طه محمد

العضو  
أكرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب النقشبendi

العضو  
عوبد صالح التميمي

العضو  
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو  
حسين أبو التمن

العضو  
مطر مطر ابراهيم